

الأصل : بالإنجليزية

اعلان العزم
على انشاء نظام الأفضليات التجارية
بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الاسلامي

ان الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي
ادراكا منها أن تحرير التجارة فيما بين الدول أعضاء منظمة
المؤتمر الاسلامي ، يمثل قوة دافعة لتنشيط وتوسيع التجارة فيما
بينها ، وأداة فعالة لتوثيق التعاون الاقتصادي و تحقيق الاعتماد
الجماعي على الذات ، ووسيلة لرفع مستويات معيشة شعوبها ،
وحرصا على اقامة روابط وثيقة فيما بين مختلف المشروعات
في نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي، في مجالات التجارة و الاستثمار
والتموليل و الارتقاء بانتاج السلع و الخدمات في الدول الأعضاء في
اطار أهدافها الإنمائية الشاملة ،
و اذ تستذكر الأهداف المبينة في اعلان مكة المكرمة و في خطة
العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، الصادر
عن مؤتمر القمة الاسلامي الثالث، وفي الاتفاقية العامة للتعاون
الاقتصادي والفني والتجاري ولأسيما أحكام الفصل الثالث بشأن
التجارة ،

و اذ تأخذ في اعتبارها القرارات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري بشأن اعداد اتفاقية اطار عام تشمل فيما تشمل مجموعة من المبادئ و الخطوط التوجيهية الأساسية و منهاجا و جدولا زمنيا لإنشاء نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء،

١- تعلن عزمها على أن تنشئ فيما بينها نظاما متعدد الأطراف للأفضليات التجارية على أساس المبادئ التالية :

أولا - تقتصر المشاركة في النظام على الدول الأعضاء في منظمة

المؤتمر الإسلامي و كذلك المجموعات الإقليمية وشبه

الإقليمية التي تقتصر عضويتها على هذه الدول ؛

ثانيا- يراعى عند وضع قواعد النظام وآليات تطبيقه ، أن يكون

قائما على مبدأ تبادل المنافع ، حتى يتيح لكافة

المشاركين فيه الاستفادة منه على قدم المساواة ؛

ثالثا- يتم تنفيذ النظام عن طريق مفاوضات تجارية متعددة

الأطراف تجرى بين الدول المشاركة في النظام، بغية

تحرير التجارة فيما بينها بأسلوب متدرج يسمح بتطوير

النظام و توسيعه على مراحل متتابعة ؛

رابعا- يخضع النظام للمراجعة الدورية في ضوء الخبرات

المكتسبة و النتائج المستخلصة ؛

خامسا- لا يعتبر النظام بديلا عن أية ترتيبات تجارية أخرى

تشارك فيها دول أعضاء سواء في الوقت الحاضر أو في

المستقبل، ولكنه يعتبر مكملا لها .

سادسا- لا يخل النظام بأية التزامات قانونية للدول الأعضاء

تجاه الأطراف الأخرى .

٢ - تقرر اعداد اطار عام لاتفاقية، تستند الى المبادئ سالفه

الذكر، بغية تحديد أساليب وقواعد ومناهج للتفاوض بشأن النظام

و تنفيذه .

